مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN: 2352- 9822 / E-ISSN: 2588-1574
المجلد:-09 العدد: 01/ جوان-2022
ص 799 - 823
OEB Univ. Publish. Co.

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في الجزائر للفترة 1975-2018

The impact of foreign direct investment on the growth of the industrial sector In Algeria for the period 1975 -2018

ابتسام صدراتي[1*]، احسين عثماني[2]

[1] جامعة أم البواقي، (الجزائر)، *ibtissem.sedrati@univ-oeb.dz*

[2] جامعة أم البواقي (الجزائر)، *hassine.ath1964@gmail.com*

تاريخ الاستلام: 2022/03/30 تاريخ قبول النشر: 2022/06/05 تاريخ النشر: 2022/06/30

الملخص: خلصت هذه الورقة البحثية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل التي شهدت تطورا كبيرا، نظرا للدور الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة ورفع كفاءة القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع الصناعي الذي يعتبر القطاع الاستراتيجي الأول في الجزائر، انطلاقا من هدف أساسي مفاده دراسة مدى تأثير معدل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في معدل نمو القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1975-2018، باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR)، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ضعيف للاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة في الجزائر يتلاشى في المدى الطويل، وهو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، القطاع الصناعي، الجزائر، نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR).

تصنيف JEL : Q18,L6 ,Q16.

Abstract: This research paper concluded that foreign direct investment is one of the most important sources of funding that has witnessed great development, given the role it plays in transferring technology and modern technologies and raising the efficiency of economic sectors, especially the industrial sector, which is the first strategic sector in Algeria. Proceeding from the main objective of studying the impact of the rate of development of foreign direct investment on the growth rate of the industrial sector in Algeria during the period 1975-2018, using the Autoregressive Rays (VAR) model, The study concluded that there is a weak negative impact of foreign direct investment on the industrial sector in Algeria, which fades in the long run. This is inconsistent with economic theory.

Keywords: foreign direct investment, industrial sector, Algeria, autoregressive ray (VAR) model.

Jel Classification Codes: Q16,L6,Q18.

[*] **المؤلف المرسل:** ابتسام صدراتي

1. مقدمة:

تسعى معظم دول العالم إلى توسيع مصادرها التمويلية باللجوء إلى مصادر تمويل خارجية، في مقدمتها الاستثمار الأجنبي المباشر حيث عرفت تدفقاته عالميا نموا متزايدا مما جعله من أهم المتغيرات الاقتصادية الحديثة؛ فأصبحت دول العالم تتنافس فيما بينها من خلال ما تقدمه من تسهيلات وحوافز وضمانات للقضاء على كل العراقيل التي قد تعيق تدفق هذه الأموال الأجنبية داخل اقتصادها، وخاصة الدول النامية منها، والتي اعتمدته كبديل عن المديونية وما تحمله من أعباء وتكاليف تعيق دفع عجلتها التنموية وترهن سيادتها الوطنية.

كما أكدت الأدبيات النظرية على أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو ثروات الاقتصاديات المضيفة، من خلال نقل التكنولوجيا والمعرفة التقنية، تعزيز الاستثمارات الرأسمالية، خلق فرص عمل وامتصاص البطالة، توفير العملة الصعبة وتحقيق التوازنات الخارجية... وما يترتب عن ذلك من تحسن في المؤشرات الاقتصادية للبلد.

والجزائر باعتبارها دولة نامية، تعاني العديد من الاختلالات الهيكلية العميقة نتيجة اعتمادها على العائدات النفطية كمصدر أساسي للدخل مع تواضع مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية المنتجة؛ انتهجت العديد من الاستراتيجيات التنموية القائمة على إعادة هيكلة نشاطها الاقتصادي لإرساء قاعدة إنتاجية قوية، متنوعة ومتكاملة اعتمدت فيها على الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم الدعائم لتحقيقها ليس فقط كمصدر تمويلي مهم، بل كأداة لتطوير بنيتها التحتية لإحداث حركية ايجابية للاستثمارات الإنتاجية والخدمية الوطنية نتيجة الاحتكاك بالكفاءات والخبرات الأجنبية.

وللتأكُد من مدى تحقق هذه النتائج النظرية المرجوة، قُدِمت العديد من الدراسات حول موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على تنمية الاقتصاديات المضيفة، واختلفت النتائج من دولة إلى أخرى حسب خصوصية كل اقتصاد، ومن أجل التعمق أكثر في تحليل هذه الآثار على الاقتصاد الوطني ارتأينا تركيز الدراسة لبحث أثره في نمو القطاع الصناعي بالجزائر باعتباره القطاع القاطرة الذي يقود أي استراتيجية تنموية في البلاد.

مما سبق تبرز لنا إشكالية الدراسة والمتمحورة حول:

ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في الجزائر؟

فرضية الدراسة

بما أن الاقتصاد الوطني لازال يعاني من الاختلالات الهيكلية، فستستند دراستنا على افتراض عدم تحقق الأثر الايجابي المرجو من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي في الجزائر.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة الراهنة إلى التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر في بعده الاقتصادي للتنمية، مع تحليل اتجاه تطوره والقطاع الصناعي في الجزائر، ومعرفة مدى الارتباط الحاصل بين الاتجاهين من خلال قياس مدى تأثير تطور الاستثمار الأجنبي المباشر على تطور نمو القطاع الصناعي.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة لتحقيق هذه الأهداف على **المنهج الوصفي التحليلي** لدراسة اتجاه تطور كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي، مع الاعتماد على أساليب القياس الكمية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) في الجانب التطبيقي الذي يتعلق بدراسة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في الجزائر بالفترة من 1975 إلى 2018.

هيكلية الدراسة

تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور أساسية هي:

- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر والصناعة، أيّة علاقـــة؟
- ✓ واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي في الجزائر
- ✓ قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في الجزائر للفترة (1975-2018).

2. الاستثمار الأجنبي المباشر والصناعة، أيّـة علاقـــة؟

إن فهم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل مختلف أبعاده وآثاره على القطاع الصناعي في الجزائر يحتم علينا ضرورة الإلمام بالجوانب النظرية للمتغير لإبراز علاقته بالقطاع الصناعي وفق ما وضعته النظرية الاقتصادية مع رصد هذه العلاقة تطبيقيا من خلال الاطلاع على بعض الدراسات والبحوث حول الموضوع.

1.2.الاستثمار الأجنبي المباشر: إطار نظري ومفاهيم

أ.مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت التعريفات التي صيغت للاستثمار الأجنبي سواء من طرف المنظمات الدولية أو الباحثين الاقتصاديين، فقد عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD بأنه أي نشاط استثماري مستقر في بلد معين (بلد المنشأ) ويساهم في أو يملك أصول مشروع في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد تسيير هذه الاستثمارات (صقر وآخرون، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، 2006، صفحة 164) التي تعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي الذي يتمتع بقوة تصويتية تعكسها حصة لا تقل عن 10% من أسهم المشروع. (محمود عطية عبيد، 2002، صفحة 8)

ويعرف صندوق النقد الدولي (IMF) الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى، على أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن 50% من رأس المال، أو يتركز 25% فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد أو جماعة واحدة من المستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع. (Alarrg, 2005, p. 5)

ومن الباحثين الاقتصاديين من عرفه بأنه قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة. (أبوقحف، 1991، صفحة 21)

من هنا، فإن قراءتنا للتعاريف السابقة تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن قيام فرد أو شركة أجنبية باستثمار طويل الأجل ببلد آخر (مضيف) إما بالمشاركة فقط أو مع الإدارة والتسيير الجزئي أو الكلي للمشروع حسب نسبة تملكها له، قصد الحصول على عوائد مجزية وفقا للقوانين والتشريعات النافذة بين البلدين وبما يسمح من استفادة الدول المضيفة من التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية ....

ب.محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

- **من وجهة نظر المستثمر الأجنبي:**

***البحث عن مصادر الثروات الطبيعية:** تتمتع العديد من الدول النامية بميزة نسبية في المواد الطبيعية الخام كالنفط والغاز ومختلف الثروات الاستخراجية ووفرة في اليد العاملة،

مما جعلها وجهة لرؤوس الأموال الأجنبية ومقصدا للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تدنية تكاليف عملياتها الإنتاجية هذا ما ينجم عنه زيادة في واردات البلد المضيف من مدخلات الصناعات الاستخراجية والإنتاج الوسيط من سلع رأسمالية ومواد استهلاكية وما يشجع زيادة صادراته من المواد الأولية. (عيسى، 2015، صفحة 381)

***البحث عن الأسواق** : قد تستهدف الاستثمارات الأجنبية البلدان المضيفة بدافع أسواقها المحلية باعتبارها أسواقا مهمة لمنتجاتها النهائية ولأن دخولها هذه الأسواق يكون بالصعوبة التي تفقد فيها شركاتها مزاياها الإنتاجية، نظرا لوجود قيود على الواردات للدول المضيفة أو ارتفاع تكاليف التنقل إليها (صقر وآخرون، 2006، صفحة 164)، مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، هذا النوع يلبي الحاجات الاستهلاكية في أسواق البلد المضيف ويتوجه عادة إلى قطاع الصناعات التحويلية ويترتب عنه آثار إيجابية على الاستهلاك والتجارة.

***البحث عن الكفاءة:** قد تتجه رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة بحثا عن الربحية خاصة بسبب ارتفاع مستوى الأجور في موطنها الأصلي مما يدفع بالشركة إلى تحويل جزء من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى دولة أخرى تتميز بوفرة العمالة المؤهلة، ويترتب عن هذه الاستثمارات آثار توسعية على تجارة البلد المضيف واستهلاكه من خلال ارتفاع الواردات من مدخلات الإنتاج وتنوع صادراتها. (Alarrg, 2005, p. 12)

***البحث عن أصول إستراتيجية:** هذا النوع من الاستثمار يرتبط بقيام الشركة الأم بتمويلها لمشاريع البحث والتطوير في بلد أجنبي رغبة في تعظيم ربحها، وينجم عنه توسع في تجارة البلد المضيف من جانبي الإنتاج والاستهلاك.

من وجهة نظر البلد المضيف: (البطاط وآخرون، 2019، صفحة 21)

*يساهم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو إعادة استثمار عوائدها في **دعم التكوين الرأسمالي للبلد المضيف** من خلال توفير الاحتياطات اللازمة من العملات الأجنبية لعملية التنمية وتعويض نقص المدخرات، وتستطيع الدولة زيادة مواردها المالية من خلال ما تفرضه من ضرائب على الشركات الأجنبية المستثمرة.

*الاستثمار الأجنبي المباشر أداة رئيسية **لنقل التكنولوجيا** إلى الدول المضيفة وذلك بتوفير كل ما تحتاجه العملية الإنتاجية من آلات ومعدات ومساعدات فنية بشروط ميسرة وهذا ما يتيح فرصة إنتاج السلع بمواصفات عالمية.

*يساعد الاستثمار الأجنبي العمالة الوطنية على **اكتساب مهارات فنية** من خلال تدريبهم على استخدام التكنولوجيا الحديثة والمعرفة الجديدة.

*إن احتكاك الشركات الوطنية بالشركات الأجنبية يعرضها **للمنافسة** ويحتم عليها تطوير نظم وأساليب التخطيط والإدارة والتنظيم والإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية.

جـ.العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصناعة:

- **العلاقة نظريا:** اختلفت وجهات النظر في النظرية الاقتصادية حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، فتبرز **النظرة الايجابية** معبر عنها من خلال نظرية النمو الاقتصادي الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية) والتي بينت أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما هو متاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا)؛ وركزت على عملية تكوين رأس المال وعلاقتها بالنمو كأحد أهم الإضافات التي أحدثتها النظرية، اعتبر النيوكلاسيك أن زيادة التراكم الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال مما يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج ويتحقق النمو (بخاري، الصفحات 34-35)، كما اعتبروا أن التقدم التكنولوجي يزيد من مستوى تكوين رأس المال المادي والبشري ومستوى الفن الإنتاجي وكلها عوامل تؤثر ايجابا في معدل النمو (القريشي، 2007، الصفحات 66-67) وهنا اعتبرت النظرية الاستثمار الأجنبي المباشر **كقناة مباشرة** لإحداث النمو لأنه يزيد من تراكم رأس المال في الاقتصاد المضيف وبذلك فهو محرك أساسي للنمو؛ أما نظريات النمو الداخلي فاعترته **قناة غير مباشرة** لتحقيق النمو الاقتصادي حيث ترى أن النمو الاقتصادي للبلد مرتبط بوتيرة تراكم مجموعة من العوامل الأساسية هي رأس المال البشري، الابتكار، المعرفة والتكنولوجيا وهي تابعة للخيارات الاقتصادية للبلد لذلك اعتبر النمو داخليا، ولأن المعرفة التكنولوجية من عوامل الإنتاج فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يرافقه تحويل للفن الإنتاجي والمعرفة يمكن أن يساهم في إحداث نمو معتبر في اقتصاد البلد المضيف. (Blade, 2014, p. 18)

أما المنظرين الاقتصاديين أصحاب **النظرة السلبية** للآثار الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المضيف، فيأتي في مقدمتهم الاقتصادي1993 Dunning صاحب النظرية الانتقائية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، سبقه في ذلك كل من Chase Dunn1975 و Bronschier et al 1978/1985؛ حيث سلط Dunning الضوء على ثلاثة مزايا أساسية خاصة بالشركات الأم يجب أن تتمتع بها مجتمعة حتى

تتخذ قرار تدويل نشاطها الاستثماري (مزايا الملكية، مزايا الموقع ومزايا الاستعاب) هذا ما يؤدي إلى سلوكات احتكارية من شأنها خلق هيكل من الصناعة يسوده الاحتكار في البلد المضيف ينجم عنه نقص في استخدام القوى المنتجة، وبالتالي فالاستثمار الأجنبي المباشر سيزاحم الاستثمار المحلي ويترتب عنه عدم عدالة في توزيع الدخل مما يسبب تشوهات تضر بالنمو الاقتصادي للبلد المضيف .(Natanga et autre, 2019)

- **العلاقة تطبيقيا (الدراسات السابقة)**

*** دراسة Markusen و Venables(1997)** بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر كعامل محفز للتنمية الصناعية قدمت هذه الورقة البحثية إطار تحليلي لتقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الشركات المحلية في نفس الصناعة وذلك بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات لدراسة الارتباطات المتداخلة بين القطاعات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال قناتي المنتجات الوسيطة والسلع النهائية، وتوصلت الدراسة إلى أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنه أن يؤدي إلى إنشاء قطاعات صناعية محلية قادرة على النمو والتطور إلى المستوى الذي يتم فيه الإستغناء كليا عن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر بشرط توفر الظروف الملائمة. (Markusen, 1999, pp. 335-356)

***دراسة عبد العزيز ادريسي وآخرون** بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية القطاع الصناعي في غانا، من خلال تطبيق اختيار جوهانس للتكامل المشترك لتقدير نموذج الدراسة التي شملت بيانات الفترة (1980–2013)، وأظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري وتكوين رأس المال الثابت لها آثار إيجابية كبيرة على المدى الطويل على آداء القطاع الصناعي في غانا في حين أن تراجع سعر صرف العملة وشروط التبادل كان له تأثير سلبي على آداء القطاع الصناعي في المدى الطويل وأوصت الدراسة بجعل القطاع الصناعي أكثر جاذبية لجلب المستثمرين مع العمل على تحسين سعر صرف العملة لأن الاستهلاك المستمر للعملة يضر بالأعمال التجارية.
(Abdul Aziz & Baba, 2015, pp. 1-33)

*** دراسة كامل سي محمد وآخرون** (2015) بعنوان اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري، بهدف تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، والتصدير خارج المحروقات، والصناعة والتشغيل على المدى الطويل

في الاقتصاد الجزائري من خلال تطبيق اختبار ARDL وECM-ARDL خلال الفترة 1970-2014. وأظهرت تقديرات النموذج أن الاستقرار السياسي والاقتصادي الكلي لا يكفيان لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمساعدة القطاعات خارج المحروقات في دفع النمو الاقتصادي.(Kamel, 2015, pp. 1470-1480)

3.تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والصناعة في الجزائر:

أ. تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1975-2018:

إن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة في الاقتصاد، هو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات. وتوضح هذه السلسلة صافي التدفقات (صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوماً منها الاستثمارات التي يتم سحبها) في الجزائر من المستثمرين الأجانب كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي) في الجزائر في الفترة 1975_2018

السنة	INV	السنة	INV	السنة	INV	السنة	INV
1975	0.76488304	1986	0.00834722	1997	0.539669753	2008	1.543039153
1976	1.05480785	1987	0.00556066	1998	1.258826219	2009	2.001974873
1977	0.85091306	1988	0.0220316	1999	0.599498525	2010	1.426963279
1978	0.51262955	1989	0.02173411	2000	0.511221135	2011	1.285534705
1979	0.07728592	1990	0.00053976	2001	2.033265352	2012	0.717693336
1980	0.82337388	1991	0.02545889	2002	1.876240362	2013	0.806601359
1981	0.02978051	1992	0.06249599	2003	0.939940899	2014	0.702589217
1982	-0.11849733	1993	2.0022E-06	2004	1.033427078	2015	-0.32401228
1983	0.0008558	1994	2.3506E-06	2005	1.120174023	2016	1.023696393
1984	0.00149478	1995	2.39439E-06	2006	1.573136922	2017	0.723258953

1985	1996	2007	2018
0.00068658	0.575182994	1.249646211	0.835789364

Source: (bank world, 2021)

يبين الجدول أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج المحلي متذبذب في الفترة مابين (1975- 2018)، ويتراوح ما بين -0.32% كأدنى نسبة سنة 2015 إلى2% كأعلى نسبة سنة 2009، حيث اتضح لنا أن تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كان منذ الاستقلال، وهذا راجع لارتباط اقتصاد الجزائر بقطاع المحروقات في إطار الشراكة، كذلك وبسبب الظروف التي عاشتها الجزائر في الثمانينات والتسعينات ظهرت ضرورة التخلي عن المبادئ الاشتراكية واللجوء إلى اقتصاد السوق من خلال اتخاذ العديد من التدابير واعتماد سلسلة من الإصلاحات بهدف تحسين بيئة الاستثمار فيها وجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات؛ بالرغم من ذلك تبقى الجزائر من الدول ذات الاستقطاب الضعيف للاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم (1): تطورالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (% من إجمالي الناتج المحلي)

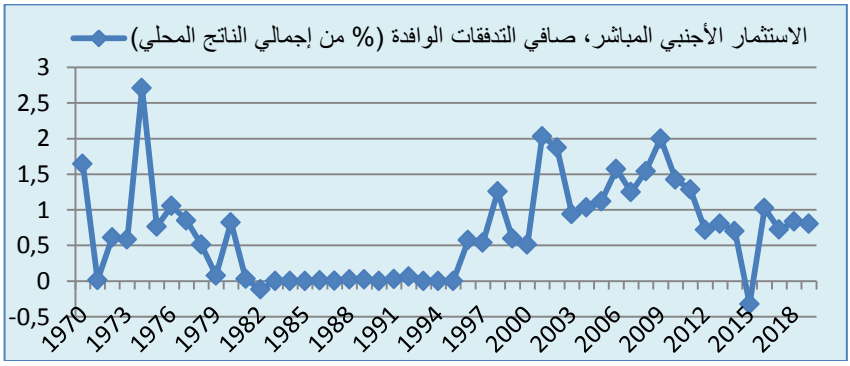

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1)

فالملاحظ أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كان ضعيفا ومتذبذبا خلال الفترة (1970-1980)، لتنعدم تدفقاته تقريبا خلال الفترة (1981_1995) بسبب الوضع المعقد في الجزائر على جميع المستويات ؛ ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض أسعار النفط بشكل حاد حيث شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة الديون الخارجية وارتفاع خدماتها، وعدم استقرار الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي مما أدى الى ارتفاع درجة المخاطر التي كان لها تأثير سلبي على جذب الاستثمارات الأجنبية.

وبعد تبني الجزائر نظام اقتصاد السوق وبغية تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر قامت بوضع قانون جديد للاستثمار سنة 1993 قدمت من خلاله مزايا مالية وجبائية للمستثمرين دون تمييز بين المقيمين منهم وغير المقيمين، تم تعديله سنة 2001 ليفسح المجال واسعا للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي. (ناجي، 2009، صفحة 59) من خلال: إدخال مبدأ حرية الاستثمار؛ اعتماد معايير دولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ خلق بيئة مواتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ تشجيع المستثمرين الأجانب من خلال توفير الحوافز المالية والضريبية فعرفت بذلك هذه المرحلة (1996_2014) تحسن في مستوى نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية، تركز معظمها في قطاع المحروقات، وتصدرت الجزائر خلالها قائمة الدول المضيفة للاستثمارات عربيا عام 2011 وتراجعت إلى المرتبة الرابعة سنة 2012.(Mekarssi & Brika, 2019, p. 92)

إلا انه وفي سنة 2015 شهدت الجزائر انخفاضًا حادا (بمستوى سلبي) في معدل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب انهيار أسعار النفط وتدهور اقتصاديات الدول المتقدمة مما أدى إلى تراجع تدفق رؤوس الأموال إلى الجزائر ، ليزداد بشكل ملحوظ مرة أخرى سنة 2016 بسبب تحسين سياسات الاستثمار من ناحية، حيث وضعت الجزائر قانون استثمار جديد وقدمت حوافز للضرائب والتسهيلات اللازمة للمشاريع الاستثمارية، وتحسن إنتاج النفط من ناحية أخرى، ليعود إلى النمو بنسب قليلة نوعا ما في الفترة (2016-2019) وهذا راجع للسياسة الاقتصادية المطبقة في الجزائر وعدم الاستقرار السياسي.

ب-تطور الصناعة في الجزائر خلال الفترة 1999_2018:

يتكون قطاع الصناعة في الجزائر من الصناعات الاستخراجية (المتمثلة أساسا في استخراج الموارد الجوفية وعلى رأسها قطاع المحروقات)، والصناعات التحويلية التي تتكون من الصناعات الغذائية والصناعة الكيماوية والبلاستيكية والزجاج والألمنيوم وصناعة التعدين وبعض الصناعات الالكترونية والكهربائية والميكانيكية، والإنشاءات،... وكلها صناعات خفيفة لا تعكس الإمكانيات والموارد التي تزخر بها البلاد ولا تغطي الاحتياجات الاستهلاكية للسوق الوطني والذي يلبى الجزء الأكبر منها من خلال الاستراد. وتم التعبير عن تطور القطاع من خلال متغير نسبة القيمة المضافة (التي تمثل صافي ناتج قطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة، ويتم حسابها دون

إجراء أية خصومات فيما يتعلق بإهتلاك الأصول المصنعة أو بنضوب أو تدهور الموارد الطبيعية) التي يحققها من اجمالي الناتج المحلي .

وتمت دراستنا للقطاع بتقسيمه إلى قسمين رئيسيين **قطاع المحروقات** GHYD **والصناعة خارج قطاع المحروقات** GIHH من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر، خلال الفترة 1975-2018، وذلك لأسباب تتعلق بالدراسة القياسية لتحقيق استقرارية السلاسل الزمنية للقطاع.

الجدول رقم(2): بيانات القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1975-2018

قطاع المحروقات GHYD ، القيمة المضافة

(% من إجمالي الناتج المحلي)

السنة	GHYD	السنة	GHYD	السنة	GHYD	السنة	GHYD
1975	-15.4953507	**1986**	-40.4174556	**1997**	11.8028644	**2008**	22.2102558
1976	26.1522254	**1987**	16.6029928	**1998**	-23.9294038	**2009**	-37.7879941
1977	20.1328988	**1988**	15.7354866	**1999**	39.5978199	**2010**	34.4564688
1978	3.76426806	**1989**	40.9574842	**2000**	81.4161126	**2011**	25.4079956
1979	36.9825579	**1990**	68.523888	**2001**	-10.6654106	**2012**	5.60570039
1980	52.6517309	**1991**	88.7038246	**2002**	2.29273881	**2013**	-10.2659737
1981	15.571982	**1992**	5.99258483	**2003**	26.5299313	**2014**	-6.24407925
1982	-0.75740161	**1993**	-1.19974841	**2004**	24.128445	**2015**	-32.7097729
1983	5.83158902	**1994**	32.3156626	**2005**	44.5316101	**2016**	-3.46617971
1984	1.99231719	**1995**	54.4316164	**2006**	15.7879093	**2017**	22.2777335
1985	3.42081554	**1996**	48.4422389	**2007**	5.33407133	**2018**	22.9246759

Source : (bank world, 2021)

الجدول رقم (3): الصناعة خارج المحروقات GIHH ، القيمة المضافة

(% من إجمالي الناتج المحلي)

السنة	GIHH	السنة	GIHH	السنة	GIHH	السنة	GIHH
1975	10.1341504	**1986**	18.2699331	**1997**	4.57362144	**2008**	8.30371801
1976	26.3834696	**1987**	-1.96020576	**1998**	15.0732703	**2009**	9.82265128
1977	13.7721818	**1988**	10.9180667	**1999**	5.28554702	**2010**	8.18887237
1978	28.8527337	**1989**	2.03185768	**2000**	7.52752912	**2011**	7.5074882
1979	24.2526073	**1990**	37.9585518	**2001**	8.4199256	**2012**	9.77145987
1980	17.7162859	**1991**	48.7359146	**2002**	7.08234133	**2013**	5.9252401

1981	17.3030092	**1992**	27.7527229	**2003**	5.27746195	**2014**	8.64453086
1982	14.1449773	**1993**	2.92471518	**2004**	9.23621706	**2015**	7.43773918
1983	18.4551584	**1994**	23.5080631	**2005**	7.75425342	**2016**	8.70617822
1984	30.5767705	**1995**	19.9551988	**2006**	7.47943616	**2017**	0.28898134
1985	11.738426	**1996**	10.0641191	**2007**	6.71961226	**2018**	14.850346

Source : (bank world, 2021)

عانى القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال من استمرارية حالة عدم التوازن والتبعية لمصدر وحيد خاضع لتقلبات الأسواق الدولية (المحروقات)، فبالرغم من تعدد الاستراتيجيات التصنيعية التي تبنتها الجزائر من خلال تنفيذها لمخططات تنموية في القطاع خلال فترات زمنية مختلفة، إلا أنه بقيت هذه هي الميزات الأساسية للقطاع.

فمن خلال الجدولين السابقين نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة مابين 1975 و2018 تعرف نموا متذبذبا بتقلبات شديدة الحدة؛ ونظرا لكثرة المشاهدات التي تم اعتمادها لعرض تطور القطاع وذلك لأسباب إحصائية تتعلق بالشق القياسي للدراسة وبما أن بداية الألفية الثانية (تحديدا منذ سنة 1999) تمثل منعطف مهم في السياسات الاقتصادية للبلاد بتبني الجزائر لسياسات الانفتاح الاقتصادي فإننا سنحاول اختصار التحليل بتقسيم البيانات إلى فترتين ما قبل الـ1999 وما بعدها.

***الفترة الأولى: من 1975-1999** خلال سنوات السبعينيات إضافة إلى ما ورثته الصناعة الوطنية عن الاستعمار الفرنسي من مناجم لاستخراج الموارد الجوفية، تبنت الحكومة الجزائرية إستراتيجية الصناعات المصنعة (كل صناعة يمكنها أن تخلق صناعة جديدة أو أكثر) ، فأنشئت صناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية وصناعة الطاقة والصناعات الالكترونية لتكون دعامة لإنشاء قاعدة صناعية خفيفة فيما بعد، هذا ما يفسر نمو نسبة مساهمة الصناعة خارج قطاع المحروقات من إجمالي الناتج الداخلي الخام حيث بلغت 10.13% سنة 1975 وقد عرفت أعلى مستوى لها سنة 1990 بنسبة قدرها 37.95% ، في حين كانت مساهمة قطاع المحروقات متذبذة وعرفت معدلات سالبة -15.49% سنة 1975 إلى -40.41% سنة 1986 والارتفاع الشديد 88.70% سنة 1991 .

***الفترة الثانية: من 2000-2018** تميزت بداية هذه المرحلة بسياسات الإصلاح الاقتصادي والسعي إلى تفعيل منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، فعملت الجزائر

على تهيئة المؤسسات من خلال تدابير عمليات إعادة التأهيل والمطابقة مع المقاييس الدولية مع ضرورة تحسين مناخ الأعمال، بالإضافة إلى تنفيذها لبرامج الخوصصة للتخلص من المؤسسات العمومية التي كانت تعاني من الإفلاس وتشكل عبء على ميزانية الدولة بهدف الرفع من فعالية القطاع الصناعي؛ مع تطبيق سياسة تحفيزية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الإصلاحات الاقتصادية (القطاع البنكي، سوق رؤوس الأموال، سوق العقار الاقتصادي، وإرساء قواعد الشفافية والمنافسة ...)، رغم ذلك فان الصناعة خارج المحروقات شهدت نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام مستوى ضعيف جدا لم يتجاوز فيه نسبة 14.85% سنة 2018 و لم يقل عن 5.27% حققتها سنة 2003 إذا استثنينا سنة 2017 حيث بلغت 0.28 % كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): تطور الصناعة خارج المحروقات، القيمة المضافة (% من إجمالي الناتج المحلي)

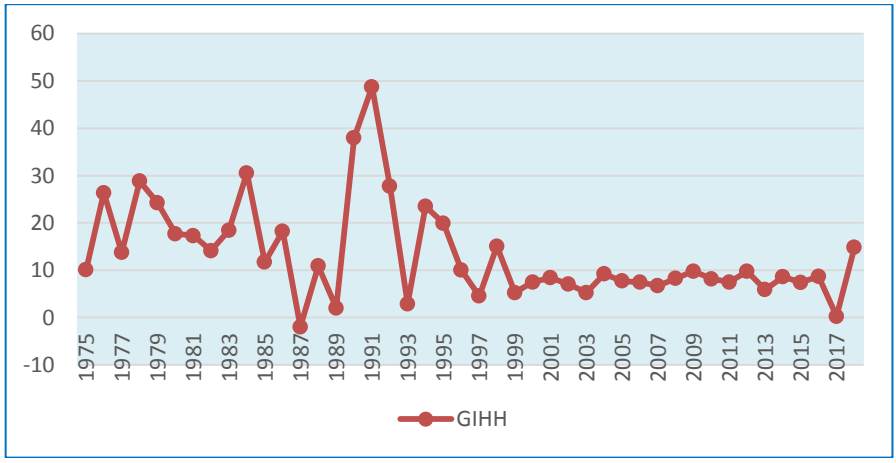

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على بيانات البنك الدولي.

أما عن مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي فقد بلغ أعلى مستوياته خلال هذه المرحلة سنة 2000 بنسبة 81.41% وتراجعت هذه النسبة في السنوات الموالية إلى 44.53% سنة 2005، و22.21% سنة 2008، وأدنى مستوى لها سجلته سنة 2009 بـ 37.78%- و 32.70%- سنة 2015 لتتحسن سنتي 2017 و2018 وتتجاوز نسبة 22% وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (3): تطور صناعة المحروقات، القيمة المضافة (%) من إجمالي الناتج المحلي)

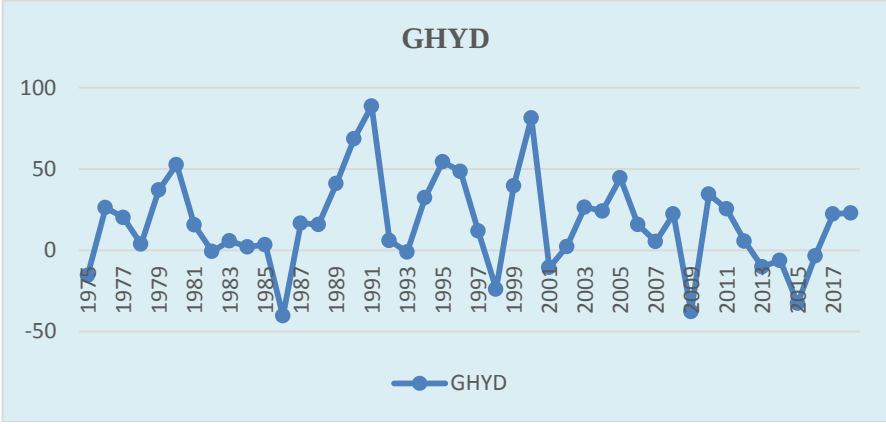

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على بيانات البنك الدولي.

هذا التذبذب يرجع إلى تبعية قطاع المحروقات المطلقة للأسواق الخارجية من تكنولوجيا ومعدات صناعية والسلع الوسيطة، إضافة إلى ارتباط أسعاره بالأسواق العالمية، ما يؤكد الاختلال والتراجع الذي يعاني منه القطاع الصناعي الوطني.

4. قياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في الجزائر:

4.1. متغيرات الدراسة:

لتوضيح طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصناعة تم استخدام الجانب التطبيقي لإثبات فرضية الدراسة القائلة بأن نمو قطاع الصناعة (بشقيه قطاع المحروقات والصناعة خارج قطاع المحروقات) في الجزائر الذي يمثل (**المتغير التابع**) يتأثر وبشكل ايجابي بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل (**المتغير المستقل**)، وذلك باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي **VAR** بالاعتماد على برنامج Eviews9.

4.2.مصادر بيانات متغيرات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية المستمدة من القاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بالجزائر المتعلقة بقطاع الصناعة بشقيه قطاع المحروقات وخارج قطاع المحروقات، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة معبر عنها بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج الداخلي الخام سنويا خلال الفترة 1975-2018.

4.3.تقدير وتحليل نموذج الدراسة: بعد جمع البيانات والتعرف على كلا المتغيرين تأتي مرحلة تحديد الشكل الرياضي للنموذج القياسي بتحديد شكل الدالة لهذا النموذج، وتعد أول خطوة لإعداد النموذج هي الدراسة الوصفية للمتغيرات واستقراريتها.

حيث لدينا متغيرين هما:

(GHYD): المتغير التابع قطاع صناعة المحروقات.

(GIHH): المتغير التابع قطاع الصناعة خارج المحروقات.

(INV): المتغير المستقل الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (4): نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)				
	At Level	**GIHH**	**GHYD**	**INV**
With Constant	t-Statistic	-4.3157	-5.0110	-4.2627
	Prob.	***0.0013***	***0.0002***	***0.0015***
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.1568	-5.0575	-4.8998
	Prob.	***0.0007***	***0.0009***	***0.0013***
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.1834	-3.9799	-3.1479
	Prob.	***0.0294***	***0.0002***	***0.0023***
		**	***	***

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية EVIEWS9

الجدول رقم (5): نتائج اختبار دبكي فولر الموسع (ADF)

UNIT ROOT TEST TABLE(ADF)				
	At Level	GIHH	GHYD	INV
With Constant	t-Statistic	-4.2884	-5.0870	-4.1094
	Prob.	***0.0015***	***0.0001***	***0.0023***
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.2777	-5.1626	-4.9100
	Prob.	***0.0005***	***0.0007***	***0.0013***
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.2712	-3.9799	-3.1294
	Prob.	***0.0239***	***0.0002***	***0.0024***
		**	***	***

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامجEVIEWS9

من خلال البيانات المبينة في الجدولين وبتطبيق اختبارات الاستقرارية لـ (pp) فيليبس بيرون و(ADF) دبكي فولر الموسع، نلاحظ أن السلاسل المدروسة للمتغيرات الثلاثة مستقرة عند المستوى وفق النماذج الثلاثة (بالثابت، بالثابت واتجاه عام، بدون ثابت واتجاه عام) ولا تحتاج إلى تأكيد الاستقرارية عند الفرق الأول، وكل القيم هي معنوية لأن الاحتمالية أقل من 5% بالنسبة لكل المتغيرات وفق النماذج الثلاثة، وبالتالي فالمتغيرات مستقرة عند المستوى والنموذج المناسب هو نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) جميع المتغيرات فيه تكون مفسرة وتابعة في أن واحد، إلا أننا ولتحقيق أهداف الدراسة سيقتصر تحليلنا على نتائج النموذج التي يكون فيها متغير الاستثمار الأجنبي المباشر متغير مستقل ومتغير الصناعة بشقيها متغيرات تابعة.

ثانيا: اختبار عدد مدد التباطئ الزمني للنموذج:

لاعتماد نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) فإنه يجب تحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ الزمني من خلال مجوعة من المعايير الإحصائية الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (6): درجة الإبطاء المثلى للنموذج

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-356.7893	NA	33613.51	18.93628	19.06556	18.98228
1	-334.3178	40.21219*	16580.26*	18.22725*	18.74438*	18.41124*
2	-327.9458	10.39635	19239.11	18.36557	19.27055	18.68755
3	-322.3085	8.307573	23551.98	18.54255	19.83539	19.00253
4	-320.9958	1.727259	37039.29	18.94715	20.62783	19.54512
5	-310.1055	12.60981	36371.36	18.84766	20.91619	19.58363
6	-294.3563	15.74924	28988.13	18.49244	20.94882	19.36640

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامجEVIEWS9

حسب الـ 43 مشاهدة التي تم اعتمادها في الدراسة، وبما أن النموذج متجه الانحدار الذاتي فإنه يربط المشاهدة الراهنة للمتغير مع المشاهدات السابقة له والمشاهدات السابقة لمتغير آخر وفقا لفترات تباطؤ محددة، ومن الجدول أعلاه يتبين أن درجة التأخير المثلى للنموذج والتي توافق تدنية قيمة المعايير (FPE, AIC, SC, HQ) هي فترة إبطاء واحدة؛ وبالتالي فإن تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع يظهر خلال وحدة زمنية واحدة (سنة)، ومنه وحسب متغيرات الدراسة فإن تأثير التدفقات الحالية للاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة تظهر نتائجها في السنة الموالية مباشرة.

ثالثا: معايرة نموذج VAR للمتغيرات المعتمدة في الدراسة وتحليل التباين:

أ- **تقدير معلمات النموذج:** من خلال نموذج موجه الانحدار الذاتي وبناءا على مخرجات برنامجEVIEUSE9 الموضحة في الجدول الموالي تم تحديد معلمات النموذج كما يلي:

الجدول رقم (7): تقدير النموذج

	GHYD	IHH	INV
GHYD(-1)	0.209208	0.084911	0.004365
	(0.16035)	(0.05198)	(0.00253)
	[1.30470]	[1.63360]	[1.72427]
GIHH(-1)	0.241743	0.218269	-0.014299
	(0.46973)	(0.15226)	(0.00742)
	[0.51465]	[1.43349]	[-1.92823]
INV(-1)	-1.384244	-4.171849	0.647945
	(7.33424)	(2.37741)	(0.11578)
	[-0.18874]	[-1.75479]	[5.59625]
C	11.73518	11.75739	0.343301
	(9.90232)	(3.20986)	(0.15632)
	[1.18509]	[3.66290]	[2.19610]
Adj. R-squared	-0.001978	0.206205	0.509367
F-statistic	0.972363	4.636800	15.53457

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامجEVIEWS9

ومنه يكون النموذج كما يلي:

المعادلة 01:

GHYD = 0.209208169368*GHYD(-1) + 0.241743455278*GIHH(-1) - 1.38424391681*INV(-1) + 11.735176279

المعادلة 02:

GIHH = 0.0849109156739*GHYD(-1) + 0.218268796015*GIHH(-1) - 4.17184850658*INV(-1) + 11.7573871663

وبالنظر إلى معالم النموذج نلاحظ أن القدرة التفسيرية الكلية للنموذج التي يعبر عنها بمعامل التحديد المصحح تفسر فقط 20.62% من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي مفسر بمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج؛ بالإضافة إلى عدم المعنوية الكلية للنموذج لأن قيمة اختبار فيشر أكبر من 0.05%، ومنه فالقدرة التفسيرية للنموذج ضعيفة جدا.

الجدول رقم(8): اختبار التوزيع الطبيعي

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.174557	2	0.9164
2	1.700865	2	0.4272
3	1.809239	2	0.4047
Joint	3.684661	6	0.7193

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامجEVIEWS9

وبما أن القيمة الاحتمالية مساوية 0.7193 وهي أكبر من 0.05 هذا ما يؤكد صحة استدلال فيشر وستيودنت بعدم معنوية المعالم.

رابعا: التحليل الاقتصادي للنموذج:

من خلال **المعادلة 01** نلاحظ أن:

- ✓ المتغير التابع (نسبة الصناعة في قطاع المحروقات من إجمالي الناتج الداخلي الخام) تعرف وبثابت وبقيمتها وقيمة المتغيرات الأخرى (نسبة كل من الصناعة خارج المحروقات والاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج الداخلي الخام) في السنة السابقة؛
- ✓ الثابت موجب وهو يمثل نسبة الصناعة في قطاع المحروقات من إجمالي الناتج الداخلي الخام في غياب المتغيرات الأخرى وهذا مقبول اقتصاديا؛
- ✓ هناك علاقة موجبة بين نسبة الصناعة في قطاع المحروقات من إجمالي الناتج الداخلي الخام وقيمتها المؤخرة الأولى (الإشارة موجبة) ومعنى ذلك أن النمو في قطاع المحروقات بوحدة واحدة لسنة معينة يتوقع أن يكون له تأثير ايجابي على القطاع نفسه في السنة المقبلة بحوالي 0.20 وحدة ؛
- ✓ هناك علاقة موجبة طردية بين نسبة مساهمة صناعة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام والقيمة المؤخرة الأولى لنسبة مساهمة الصناعة خارج قطاع المحروقات في الناتج الداخلي، هذا يدل على أن النمو الحاصل في قطاع الصناعة خارج المحروقات في السنة الحالية بوحدة واحدة يتوقع أن يكون له تأثير ايجابي على نمو الصناعة في قطاع المحروقات للسنة المقبلة ب0.24 وحدة؛
- ✓ هناك علاقة عكسية بين نسبة مساهمة صناعة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام والقيمة المؤخرة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر، يعني الزيادة الحاصلة في الاستثمار

الأجنبي المباشر بوحدة واحدة للسنة الحالية يتوقع أن تؤدي إلى تراجع في نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام للسنة المقبلة 1.38وحدة،

*من خلال **المعادلة 02** نلاحظ أن:

- ✓ المتغير التابع (نسبة مساهمة الصناعة خارج المحروقات في إجمالي الناتج الداخلي الخام) تعرف بثابت وبقيمتها وقيمة المتغيرات الأخرى (نسبة كل من صناعة المحروقات والاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج الداخلي الخام) في السنة السابقة؛
- ✓ الثابت موجب وهو يمثل نسبة الصناعة خارج المحروقات من إجمالي الناتج الداخلي الخام في غياب المتغيرات الأخرى وهذا مقبول اقتصاديا؛
- ✓ هناك علاقة موجبة طردية بين نسبة مساهمة صناعة خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام والقيمة المؤخرة الأولى لنسبة مساهمة صناعة المحروقات في الناتج الداخلي، هذا يدل على أن النمو الحاصل في قطاع المحروقات في السنة الحالية بوحدة واحدة يتوقع أن يكون له تأثير ايجابي على نمو الصناعة خارج المحروقات للسنة المقبلة بـ 0.08 وحدة؛
- ✓ هناك علاقة موجبة بين نسبة الصناعة خارج المحروقات من إجمالي الناتج الداخلي الخام وقيمتها المؤخرة الأولى (الإشارة موجبة) ومعنى ذلك أن النمو في الصناعة خارج المحروقات بوحدة واحدة لسنة معينة يتوقع أن يكون له تأثير ايجابي على القطاع نفسه في السنة المقبلة بحوالي 0.21 وحدة ؛
- ✓ هناك علاقة عكسية بين نسبة مساهمة الصناعة خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام والقيمة المؤخرة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر، يعني الزيادة الحاصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة للسنة الحالية يتوقع أن تؤدي إلى تراجع في نسبة مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام للسنة المقبلة 1.38 وحدة.

ب- تحليل التباين للنموذج: لابد من تحديد مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير وذلك لتوضيح العلاقة بين المتغيرات وتأثير كل منها على بعضها البعض ومساهمة المتغيرات المفسرة في تفسير تغير المتغير التابع والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (9): تجزئة التباين (قطاع المحروقات متغير تابع)

Period	S.E.	GHYD	GIHH	INV
1	28.34365	100.0000	0.000000	0.000000
2	29.17949	99.37135	0.585518	0.043133
3	29.29410	99.09776	0.751832	0.150409
4	29.32475	98.94404	0.815227	0.240732
5	29.33868	98.85612	0.844463	0.299412
6	29.34618	98.80638	0.859395	0.334220
7	29.35034	98.77845	0.867407	0.354142
8	29.35267	98.76282	0.871802	0.365379
9	29.35397	98.75408	0.874237	0.371679
10	29.35470	98.74921	0.875591	0.375201

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامجEVIEWS9

يلاحظ أن قطاع المحروقات يفسر أكثر من 98% من تغير نفسه (بلغت حتى 100% في الفترة الأولى)، في حين لا يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر إلا بـ0.37% (أحسن نسبة) في تفسير التغير الحاصل في القطاع وهي قيمة تكاد تكون مهملة، وبالتالي فالنمو الحاصل في قطاع المحروقات لا يعتمد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ولا على نمو قطاع الصناعة وإنما يعتمد على القطاع نفسه ، وعدم وجود تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة يرجع إلى انه موجه إلى قطاع ليس له تشابك مع بقية القطاعات الأخرى.

الجدول رقم (10): تجزئة التباين (قطاع الصناعة خارج المحروقات متغير تابع)

Period	S.E.	GHYD	GIHH	INV
1	9.187655	5.043628	94.95637	0.000000
2	10.12654	14.03044	82.71661	3.252949
3	10.39815	14.36157	80.08523	5.553200
4	10.52545	14.13476	78.91339	6.951847
5	10.59406	13.96778	78.27991	7.752302
6	10.63207	13.87071	77.92791	8.201380
7	10.65324	13.81627	77.73184	8.451886
8	10.66504	13.78592	77.62261	8.591465
9	10.67163	13.76901	77.56174	8.669250
10	10.67530	13.75958	77.52781	8.712618

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامجEVIEWS9

يلاحظ أيضا أن أقصى قيمة لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تفسير التطور الحاصل في قطاع الصناعة خارج المحروقات بلغت 8.71% في السنة العاشرة مما يبين ضعف تأثيره على القطاع الذي يعتمد على نفسه في تفسير تطوره بـ 94% كأقصى قيمة وبـ 77% كأدنى قيمة، كما يلاحظ أن قطاع المحروقات يفسر من 5 إلى 14% في نمو قطاع الصناعة خارج المحروقات .

من هنا نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يفسر التطور الحاصل في قطاع الصناعة بشقيه (خارج المحروقات وصناعة المحروقات)، وبالتالي فالصناعة ككل لا تتأثر بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الوطني.

خامسا: أثر الصدمات ودوال الاستجابة النبضية

المقصود بالصدمة هي التغيرات غير المتوقعة في أحد المتغيرات، فلابد من معرفة حساسية المتغير لنفسه وللمتغيرات الأخرى وبما أن دراستنا تهتم بقطاع الصناعة بشقيه فإننا سنبين أثر حدوث صدمات في الاستثمار الأجنبي على صناعة المحروقات والصناعة خارج المحروقات ومعرفة مدى استجابة القطاع للتغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (4): دوال الاستجابة النبضية في قطاع الصناعة لصدمات تنبؤية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال 10 سنوات

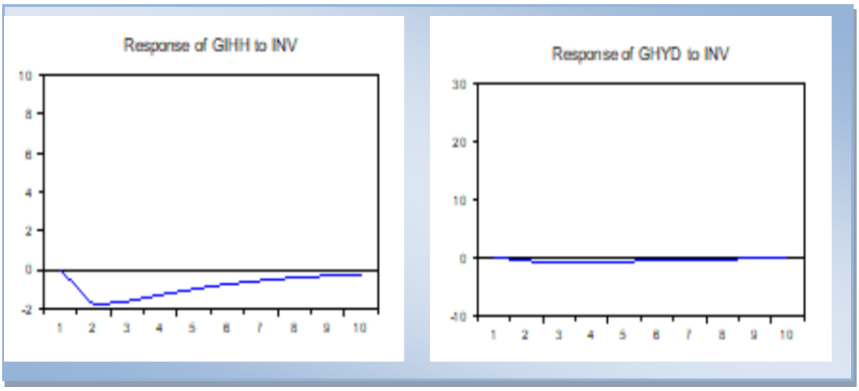

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامجEVIEWS9

يلاحظ انه لما يكون هناك تغير موجب في الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار انحراف معياري واحد لا يكون له تأثير على قطاع المحروقات في بداية الفترة، وفي

الفترات اللاحقة يكون له تأثير سلبي ضئيل جدا قريب من الصفر ويتلاشى التأثير بعد الفترة العاشرة، كذلك بالنسبة لقطاع الصناعة خارج المحروقات فخلال الفترة الأولى يكون التأثير منعدما ليصبح سلبيا (يصل إلى –2%) ويبدأ في التراجع ليتلاشى التأثير تدريجيا في الفترات اللاحقة، هذا ما يفسر الإشارة السالبة في النموذج وعدم معنوية التأثير بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر مع المتغيرات الأخرى (كلها أكبر من 0.05) أي عدم وجود تأثير اقتصاديا.

5. خاتمة:

لقد تطرقنا في هذه الورقة البحثية إلى دراسة قياسية بهدف معرفة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي ونمو قطاع الصناعة في الجزائر للفترة الممتدة بين 1975–2018، وذلك بالاعتماد على نماذج قياسية باستخدام أشعة الانحدار الذاتي، حيث قدرنا معلمات النموذج الذي أثبت وجود علاقة عكسية بين نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج الداخلي الخام ونسبة مساهمة قطاع الصناعة في الجزائر، وهذا راجع إلى خصوصية الاقتصاد الجزائري في اعتماده على مصدر أساسي ووحيد تقريبا للإنتاج الصناعي والمتمثل في قطاع المحروقات، وأن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر تتجه إلى قطاع المحروقات وتنحصر في عمليات الاستكشاف والاستخراج فقط.

إن قطاع الصناعة يعتبر أحد الوجهات الرئيسية للاستثمارات الأجنبية في العالم، إلا أن هذا القطاع في الجزائر لا يزال دون المستوى المطلوب لجذب هذه الاستثمارات، ولم يصل بعد إلى مستوى التوقعات للخروج من التبعية النفطية، خاصة بعد الأزمة التي تعيشها الجزائر في الآونة الأخير، لذلك لابد من:

- ✓ إعادة النظر في هيكلة الاقتصاد الجزائري، بهدف تحقيق تنمية متكاملة للصناعة مع بقية القطاعات الاقتصادية من خلال خلق روابط تبادلية ومتكاملة فيما بينها؛
- ✓ الاعتماد على قطاع المحروقات باستغلال وفرة موارده لتحقيق قيمة مضافة محلية، عن طريق تبني استراتيجيات ذات توجه داخلي للقطاع باعتبار أن كل إيراداته موجهة لتغطية الواردات؛

- ✓ ضرورة إنشاء استثمارات محلية تدعم القطاعات الاقتصادية ووضع سياسات اقتصادية كلية محكمة (أسواق مالية قوية، تأهيل العمالة، التوجه نحو الأسواق العالمية...) لمعالجة نقاط الضعف في الاقتصاد الوطني وضمان الاستفادة المرجوة فعلا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

6. قائمة المراجع:

Abdul Aziz, I., & Baba, A. (2015). The Influnce of Foreign Direct Investment(FDI) on the productivity of the Industrial sector in Ghana. International journa lof Academic Researtch in Accounting Financeand Management sciences , 5 (3).

Alarrg, H. (2005). Foreign Direct Investment Development policies in the arab countries. MPRA paper (2230).

Alarrg, H. (2005). Foreign Direct Investment Development policies in the arab countries. MPRA paper (2230).

bank, b. w. (2021, 09 10). Consulté le 09 10, 2021, sur https://data.worldbank.org/indicator/NV.IND.TOTL.ZS

Blade, S. (2014, juin). Gouvernance institutionnelle, investissement directs etrangers et croissance economique des pays de la communaute economique des etats de lafrique de louest. universite du quebec, canada.

Kamel, S. M. (2015). THE EFFECT OF FOREING DIRECT INVESTMENT ON ALGERIAN ECONOMY. International journal of economics commerce and Management , 3 (6).

Markusen, V. (1999). Foreign direct investment as a catalyst for industrial devlopment. European Economic Review , 43.

Mekarssi, L., & Brika, S. (2019). Analysis of the impact of foreign direct investment on some economic indicators in Algeria. Strategy and Development Review , 9 (16).

Natanga et autre, N. (2019, mars 22). Investissement Directs Etrangers et croissance économique en république démocratique du Congo RDC. Récupéré sur université officielle de Mbuji-Mayi: http://mpra.ub.univ.muenchen.de/9210.MPRA paper No.92910.

Venables Markusen .(بلا تاريخ) .Foreign direct investment as a catalyst for industrial devlopment.

world bankm, https://data.worldbank.org/indicator/NV.IND.TOTL.ZS

الاستثمارات الأجنبية ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، 2006، مجلة جامعة تشرين علوم اقتصادية وقانونية 3 28

الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق2016، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع،

الجمهورية الجزائرية. (2001). الجريدة الرسمية. (47).

جمال محمود عطية عبيد. (2002). تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي – دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري–. رسالة دكتوراه . كلية التجارة، مصر: جامعة حلوان.

حسين ناجي. (2009). تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر. مجلة العلوم الانسانية بحوث اقتصادية ، ب (31).

عبلة عبد الحميد بخاري. التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية.

عمر عبد السلام أبوقحف. (1991). اقتصاديات الاستثمار الدولي (المجلد 3). الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.

كاظم أحمد البطاط وآخرون. (2019). البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (الإصدار عمان، المجلد 1). دار الأيام.

لمياء فاروق مهدي عيسى. (2015). أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة (1).

محمد صقر وآخرون. (2006). الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، ، 28 (3).

مدحت القريشي. (2007). التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات. الأردن: دار وائل للنشر.